

محرم صيداً أو دل عليه قاتله مطلقاً أي سواء كان أول مرة أو لا وكان
سبهواً أو عمداً فعليه جزاؤه ولو كان الصيد سبعاً غير صائبل ولا شبيث
في الصائبل أو كان الصيد مستأنساً أو حماماً مستزوداً وهو الذي في رحليه
ريش كالسروال وقال مالك أنه الوف مستأنس فصاد كالبيط قلنا هو صيد
بأصل الخلقة وإنما لا يطير لنقله أو هو مضطرب إلى الله بالجوع أو غيره
وهو أي جزاؤه ما قومه عدلان في مقتله أو في اقرب مكان منه والجزاء
في السبع لا ينو يد على شاة وإن كان أكبر منها ثم له أي المحرم أن يشترك
به هدياً ويذبحه بمكة أو طوعاً وبصدقاً على كل مسكين نصف صاع برأوه
تمر أو شعير لا أقل منه أو يصمم على طعام كل مسكين يوماً وأن فضل عن طعام
مسكين طعام المسكين نصف صاع وما فضل يكون أقل منه تصدق به أي
بما فضل أو صام يوماً بدله ويجب ما نقص بجرجه ونصف شعر وقطع عضو
أي لو جرح صيداً أو نصف شعراً أو قطع عضواً منه ضمن ما نقص اعتبأه
للبيع بالكل كما في حقوقة العباد ويجب القيمة أي قيمة الصيد كاملة
بنصف ريشته وقطع قوائمها حتى يخرج عن حيز الاشتناع لأنه فوت عليه
الامن بتفويت الة الاشتناع فيه فمن جزاؤه وكسر بيضه أي يجب عليه
قيمة البيض بكسره لأنه أصل الصيد وله عوضه أن يصير صيداً فأنزل
منزلته احتياطاً ما لم يفسد فإن فسد بان صار مندة لم يجب عليه شيء
وكسره وخروج فوخ ميت يعني إذا خرج بعد كسر البيض فخرج ميت يجب
قيمة الفوخ حياً هذه المسئلة لا تخلو عن أن علم أنه كان حياً ومات بالكسر

أو علم

أو علم أنه كان ميتاً أو لم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فإن كان الأول
ضمن قيمته وإن كان الثاني فلا شيء وإن كان الثالث فالقياس أن لا يضمن
سوي البيضة لأن حيوة الفوخ غير معلومة وفي الاستحسان يجب عليه
قيمة الفوخ حياً لأن البيض مودع يخرج منه الفوخ الحي والكسر قبل أو أنه
سبب موته فيحال به عليه احتياطاً كذا في العناية وذبح الحلال صيد الحرم
أي يجب عليه قيمته بصدقاً برأه وسبيحاً فائدة التقيد بالحلال وحلبه
أي يجب على من حلب صيد الحرم قيمة لبنه لأنه من أجزاء الصيد فاشبهه
كله وقطع حشيشته وشجره الثابت بنفسه وليس مما يثبت أي ليس من
جنس ما يثبتته الناس ولو كان ذلك الشجر مملوكاً إشارة على أن ما وقع في
الوقاية وغيره من قولهم غير مملوك غير مفيد لأن شرائع الهداية وغيرهم
قالوا أن حشيش الحرم وشجره علي نوعين شجرة أنبته الإنسان وشجر
نبت بنفسه وكل منهما علي نوعين لأنه إما أن يكون من جنس ما يثبتته الناس
أو لا يكون والأول بنوعيه لا يوجب الجزاء والأول من الثاني كذلك وإنما الجزاء
في الثاني منه وهو ما يثبت بنفسه وليس ما جنس ما يثبتته الناس ويستوي فيه
أن يكون مملوكاً للإنسان فإن يثبت في ملكه أو لم يكن هتبي قالوا في رجل
نبت في ملكه أم غيلان فقطعها الإنسان فعليه قيمتها لما لكها وعليه قيمة
أخري لحق الشجر إذا جف حيث يجوز قطعه بلا عزم ولا صوم في أربعة
أي لا يصوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشته وشجره بدل
القيمة لأن ما وجب هاهنا من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبهه ضمان